



[/http://www.almounadila.info](http://www.almounadila.info)

mounadila2004@yahoo.fr

[/https://www.facebook.com/journal.almounadila](https://www.facebook.com/journal.almounadila)

مجموعة مقالات حول الوضع في إيران

(1) محتويات:

(2) إيران: ما بين الطموحات الإقليمية ومواجهة المشروع الأمريكي

(3) إيران: خلافة متكررة في زي جمهورية

(4) هروب النظام الإيراني إلى أمام

(5) إيران: شبح حرب أم حرب أشباح؟

(6) إيران: آلة القمع تدور

(7) أسس الصراعات على السلطة في إيران

(8) إلى جانب الشعب الإيراني! بيان المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة

(9) تضامن دولي مع شعوب إيران

بيان صادق عليه مؤتمر الأمم المتحدة الرابعة العالمي السادس عشر 23-28 فبراير 2010

إيران: ما بين الطموحات الإقليمية ومواجهة المشروع الأمريكي
الاثنين 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006
بقلم: منيف ملحم

تشغل السياسة الإيرانية اليوم وموقع إيران الإقليمي ودورها في الصراع الجاري اليوم في المنطقة العربية، اهتمام المراقبين والمحللين السياسيين. ويأخذ الاهتمام بالدور الإيراني من قبل القوى السياسية والنخب الثقافية في سورية جانباً كبيراً وذلك لتحالف القائم بين النظام الإيراني والنظام السوري منذ أكثر من عقدين و الدور الذي يلعبه الإيرانيون في دعم النظام اليوم في مواجهة الضغوطات التي يتعرض لها النظام من قبل الولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية يضاف إلى ذلك ثقة بعضهم بان الحديث الذي أدلى به العاهل الأردني عبد الله الثاني حول "الخطر من تشكل هلال شيعي" () تكون إيران رأس وقائدة هذا الهلال فيه الكثير من الحقيقة في ظل اعتبار هؤلاء النظام القائم في سورية نظاماً طائفياً (علوياً).

أن يتم الاهتمام وان تشغل السياسة الإيرانية العرب فهذا من مسلمات الأمور، فإيران الواقعة على الخاصرة الشرقية للمنطقة العربية دولة ذات إمكانات ضخمة بشرية ومادية ولم تكن العلاقة بينها وبين جوارها العربي في يوم من الأيام على ما يرام. فمن القادسية الأولى إلى "القادسية الثانية" مروراً بلعب الشاه دور شرطي الخليج لعدة عقود ظلت العلاقة العربية الإيرانية متوترة ومحوطة بالكثير من الشك والريبة.

إذا كانت المنطقة العربية لم تعرف أي تغيير أو تبدل نوعي منذ ثلاث عقود على الأقل، محافظة على ملوكها وسلطينها وأمرائها وسلالات حكامها من رؤساء "الجمهورية"، وممعنة يوماً بعد يوم في التبعية والالتحاق بالقوى الإمبريالية متحوّلة في بعض مناطقها هي الأقرب إلى قاعدة عسكرية أمريكية منها إلى كيان دولة. إذا كان هذا حال العرب، فإن الأمر لم يكن كذلك لدى جيرانهم الإيرانيين.

لم يتخلص الإيرانيون من طاعتهم (الشاه) من خلال ثورة سموها الثورة الإسلامية، بل اجروا تبديلاً نوعياً في أكثر من مستوى كان أهمها ثلاثة:

1- تأسيس دولة قائمة على أيديولوجيا دينية (إسلامية) بدلاً من دولة قائمة على أيديولوجيا قومية (فارسية).

2- تحول في العلاقة مع الولايات المتحدة من علاقة كانت فيها إيران تلعب دور الشرطي الأمريكي في المنطقة إلى علاقة متوترة وعدائية في معظم الأحيان.

3- تأسيس نظام "ديمقراطي" إسلامي (). ما زال يحمل الكثير من الدينامكية في تلوين الحياة السياسية الإيرانية سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد السياسة الخارجية وطموحات إيران الإقليمية.

كانت من مصادفات التاريخ أن تنتصر الثورة الإيرانية مع الحملة التي قادتها الإدارات الأمريكية بالتعاون مع الأنظمة العربية لمواجهة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان معتمدة على تعبئة دينية إسلامية لمواجهة "الشيوعية الكافرة"، ومع درجة من التطور العلمي والتقني في العراق لم يعد مقبولاً من القوى الإمبريالية.

هكذا وعقب إخفاقات وهزائم للحركات القومية واليسارية بعضها بفعل القوى الإمبريالية وبعضها الآخر نتاج بنيتها وبرامجها كان كل شيء مهياً لصعود التيارات الدينية في المنطقة. فمن الجزائر غرباً إلى العراق شرقاً مروراً بمصر وسورية شهدنا صعود حركات دينية هزت أنظمة تلك البلدان، وأرعبت أنظمة أخرى في المنطقة، حركات وضعت على جدول أعمالها أهدافاً ليس أقلها الاستيلاء على السلطة وإقامة حكومات إسلامية.

إذ شكل انتصار الثورة الإيرانية صفة للإدارة الأمريكية وإسرائيل، فإنه أربح حكام الخليج ليس خوفاً من انتقال العدوى إلى بلدانهم فقط، بل لأن الأخ العدو صدام حسين أصبح سيد الخليج بعد سقوط الشاه في طهران.

كانت حرب الخليج الأولى التي اندلعت بين العراق وإيران بدفع أمريكي ودعم عربي خليجي، كانت كافية لتحقيق احتواء مزدوج لكل من العراق وإيران وخلق حالة عداء بين العرب والنظام الإيراني الجديد الذي اظهر منذ اللحظة الأولى دعمه لقضية العرب المركزية (فلسطين). إلا أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل اللتان كانتا تريان في النظام الإيراني خطراً عليهما يجب العمل على تغييره تريان أن العراق ككيان قائم ودولة بإمكاناتها البشرية والمادية يجب العمل على تدميرها.

التدمير الهتمي للعراق إبان حرب "تحرير" الكويت و ثلاث عشرة سنة من الحصار المتوحش على العراق لم يكن يكفي المشروع الأمريكي لإعادة صياغة المنطقة العربية من اجل المشروع الإمبراطوري الأمريكي.

لذا كان الغزو عام 2003 من اجل أن يكون العراق نقطة انطلاق لتحقيق المشروع الأمريكي باتجاه دول الجوار والتي تشكل إيران الهدف الثاني فيه.

مناخ إقليمي ودولي في خدمة إيران لم يتجرع آية الله الخميني وحده كأس السم عند الموافقة على وقف إطلاق النار مع العراق بل تجرعا كل إيراني سواء كان من أنصار الثورة الإيرانية أم لا، وبدا للوهلة الأولى أنه ليس إيران الثورة هي من فقدت دورها وهيبته فقط وإنما إيران الدولة التي لعبت دوراً ونفوذاً إقليمياً في ظل الشاه لعقود طويلة أيضاً.

ما بين تجرع كأس السم وبين عودة إيران إلى الساحة الدولية والإقليمية لاعباً أساسياً والشغل الشاغل للدوائر الإمبريالية وأدواتهم الإقليمية، سنوات لم تتجاوز العقد ونيف، فما هو المناخ الدولي والإقليمي الذي وفر لها ذلك؟؟؟؟ إذا كان سقوط وانهايار الاتحاد السوفييتي شكل خسارة للكثير من الدول والقوى السياسية وسبب خللاً في التوازنات الدولية وسرع في انطلاقة العولمة ومشروع الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، فإنه كان بالنسبة لإيران هبة نزلت عليها من السماء.

خروج السوفييت من خاصرتها اليمنى (أفغانستان) كخطوة أولى وإسقاط نظام طالبان المعادي لإيران من قبل الولايات المتحدة كخطوة ثانية وغرق الأخيرة في الرمال الأفغانية.

شجع سقوط الاتحاد السوفييتي الإدارة الأمريكية على مهاجمة العراق وتدمير العدو اللدود لإيران.

اتاح سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي الفرصة لإيران لنسج علاقات مع روسيا الاتحادية التي تعيش أزمة مالية خانقة وبقية الدول التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفييتي، استطاعت من خلال هذه العلاقات أن تبني ترسانة عسكرية هي الأضخم والأقوى بعد الترسانة الإسرائيلية في المنطقة.

إن تفكك السوفييت ترك فراغاً في المنطقة العربية الملتهبة ما اتاح الفرصة إلى إيران لملء الفراغ (ولاسيما بعد خروج النظام المصري من الصراع العربي- الصهيوني) وكسب النفوذ مستغلة قضية طالما كان استغلالها راجحاً خلال النصف قرن الأخير.

استغلال هزيمة الأنظمة العربية ووقوعها تحت الهيمنة الأمريكية المباشرة بعد حرب "تحرير" الكويت وانخراطها في مشروع التسوية (مؤتمر مدريد) وعقد صفقات استسلام مع العدو الصهيوني لتعزيز نفوذها في وسط القوى السياسية المناهضة لمشروع التسوية الأمريكية .
اعتقاد الأمريكيين أن التوجهات الليبرالية للرئيس الإيراني خاتمي والتعاون الكبير الذي أبدته إيران إبان احتلال أفغانستان و العراق واعترافها السريع بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكله بريمر أن هناك إمكانية لاحتواء إيران ضمن المشروع الأمريكي بدلاً من الصدام معها، وهو ما اتاح لإيران تعزيز مواقعها في العراق.

في كل خطوة من خطوات السياسة الإيرانية اليوم يتشابك الطموح الإيراني لمد النفوذ الإقليمي مع المواجهة للمشروع الأمريكي الذي تعتبر إيران واحدة من حلقاته الرئيسية.

فإيران التي ترمي إلى تعزيز نفوذها في العراق، مستغلة فرصة تاريخية وفرتها لها الإدارة الأمريكية والأنظمة العربية التابعة، تسعى في الوقت نفسه إلى استنزاف القوات الأمريكية الموجودة في هذا البلد. ومن هنا فهي تسعى إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق ومنعها من تأسيس وضع سياسي وعسكري يشكل خطراً على الأمن والنفوذ الإيراني، ولكن هذا الانسحاب يجب ألا يحدث قبل أن يتم استنزافها، بحيث تكون عاجزة عن القيام بأي عمل عدائي تجاهها.

صحيح أن جعل العراق ساحة للمواجهة بين أمريكا وإيران يساهم في إضعاف المشروع الأمريكي الذي يرمي بنقله على المنطقة العربية، ولكنه يزيد من حجم المأساة العراقية إذا لم يتم الاتفاق ضمن الأطراف والقوى العراقية على برنامج لإخراج قوات الاحتلال، برنامج يحظى بدعم ومساندة عربية واسعة متفاهمة واخذ بعين الاعتبار المصالح الإيرانية.

وإيران التي تريد تعزيز نفوذها الإقليمي في سورية ولبنان من خلال الدخول في الصراع مع إسرائيل بشكل غير مباشر من خلال حلفائها، تجمع بين كبح جماح العدوانية الإسرائيلية () ضد هذين البلدين وتحجيم الدولة الصهيونية التي تعتبر المنافس الوحيد لإيران في المنطقة العربية وجوارها.

إذا كان المشروع الأمريكي للمنطقة العربية أصبح أكثر وضوحاً من عين الشمس (كما يقول السوريون)، ومخاطره على المنطقة ومستقبلها أصبحت لا تعد ولا تحصى، فإن الحديث عن "مشروع" إيراني إلى جانب المشروع الأمريكي يستهدف المنطقة العربية، فيه الكثير من التهويل والنفخ وإعطاء إيران حجماً نعتقد انه مبالغ فيه. فأكبر ما تطمح إيران إليه هو إيجاد نفوذ إقليمي لها مستخدمة لتحقيق ذلك الإيديولوجيا الدينية حيناً والدعم المالي حيناً آخر، ومستغلة الوضع العربي المتعفن، أما الحديث عن المد الأصولي الديني بتأثير إيران، فيأتي في سياق التهويل من الدور الإيراني، فاختلاف إيران المذهبي عن العالم العربي يجعل إمكانية تأثيرها محدودة جداً. كما يأتي كمحاولة لتبرئة الإدارة الأمريكية وحليفها النظام السعودي مما شهدناه خلال العقود الماضية من الجزائر غرباً وحتى أفغانستان شرقاً مروراً في سورية ومصر. أما إذا كان المقصود بالمد الديني بتأثير السياسة الإيرانية دعم إيران لحزب الله في لبنان وحماس والجهاد في فلسطين فإن السياسة الإيرانية لا تفعل غير مساندة مزيد من المقاومة في مواجهة المشروع الأمريكي- الصهيوني، وهذا شيء ينبغي أن يدفع القوى العربية المناهضة لهذا المشروع للتنسيق والتعاون مع إيران لخدمة أهدافهما المشتركة بدلاً من وضع إيران في خانة الأعداء. وهو ما يجعل إمكانية أفضل للحد من الطموحات الإيرانية ويخلق علاقة ثقة مع الجار الشرقي للمنطقة العربية بدلاً من الشك والريبة التي تغذيها الإدارة الأمريكية ومعاهد أبحاثها، وتساهم في خلقها سياسات الأنظمة العربية بدءاً من استقبال السادات للشاه بعد الثورة الإيرانية وانتهاءً بالموقف الذي وقفته أنظمة التبعية والعمالة إبان الغزو الأخير للبنان مروراً "بقادسية" صدام. إذا كان الصراع الإيراني (الصفوي) مع الدولة العثمانية واحداً من العوامل التي أنهكت الطرفين وسمحت للقوى الإمبريالية بالسيطرة على المنطقة العربية، وإذا كانت الحرب العراقية- الإيرانية وتداعياتها في الثمانينيات من القرن الماضي قد أنهكت المنطقة العربية ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، فإن أي صراع عربي مع إيران بالتحالف مع القوى الإمبريالية أو بالاستقلالية عنها في هذه المرحلة من هجوم المشروع الإمبريالي الساعي إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة أياً كانت المسميات التي يستخدمها لتحقيق هذا المشروع ستكون نتائجه كارثية على المنطقة العربية.

28/10/2006

=====
إيران: خلافة متكررة في زي جمهورية
الثلاثاء 12 كانون الأول (ديسمبر) 2006
المناضلة عدد: 14
بقلم: هوشانغ سيبير

لإسلامية بإيران بناء سياسي منقطع النظير. ثمة، طبعاً، دول أخرى مثل باكستان وجزر القمر وموريتانيا تستعمل هي الأخرى علامة «الجمهورية الإسلامية»، لكن يكاد يندم قاسم مشترك، من زاوية نظر بنيات السلطة، وطبيعة النظام الدستوري، وخصوصيات النخب الحاكمة وحتى إيديولوجية الدولة، بين تلك الجمهوريات وبين النظام الإيراني. ما من بلد في العالم الإسلامي شهد ويشهد بنيات سياسية مماثلة للبنيات القائمة بإيران منذ العام 1979. إن الجمهورية الإسلامية في الواقع نمط حكومة يمارس فيه رجال الدين مايعتبرونه حكماً باسم الله. إن نظرية "ولاية الفقيه"، وهي مفهوم يشكل مفتاح عقد كل النظام المؤسسي الإيراني، هي النظرية التيوقراطية الوحيدة في العالم الإسلامي. والمفارقة المميزة للنظام الإيراني هو أن هذه الطبيعة التيوقراطية تتألف في الآن ذاته مع بُعد جمهوري دأع إلى مشاركة شعبية، مع جهاز انتخابي قريب من النموذج الديمقراطي. هكذا فإن شبكة من المؤسسات يُعين أفرادها ويراقبها المرشد الأعلى للثورة، القومي والمحافظ، تتعايش مع رئيس وبرلمان منتخبين.

سلطة دينية

1. المرشد الأعلى: القائد الحقيقي للدولة هو المرشد الأعلى للثورة، منتخب نظرياً من قبل مجلس خبراء يضم 86 عضواً دينياً، وهو مجلس منتخب لمدة ثمان سنوات باقتراع عام مباشر بنسبة مشاركة تكون عادة ضعيفة للغاية. يُعين المرشد مدى الحياة ولا يمكن إقالته إلا في ظروف استثنائية. يتدخل في أغلب الأحيان في السلطة التشريعية، ويسيطر على السلطة القضائية ويعين قائد النظام القضائي. ويعين أيضاً ستة أعضاء (من اثني عشر عضواً) بمجلس حراس الثورة القومي، وقادة القوات العسكرية، وأئمة صلاة الجمعة ومدير محطة الراديو والتلفزيون. كما يصادق على انتخاب الرئيس. ويرسم بصفته مرشداً الخطوط الموجهة للسياسة العامة للنظام.

2. مجلس حراس الدستور: هذه المؤسسة، التي يتحكم بها المحافظون، هي الهيئة ذات أقوى نفوذ بإيران. وتتكون من اثني عشر عضواً معينين لمدة ست سنوات، ستة علماء دين يعينهم المرشد الأعلى، وكذلك ستة رجال قانون (عموماً أيضاً رجال دين) يعينهم القضاة ويصادق عليهم البرلمان. يصادق مجلس حراس الدستور على القوانين التي صوت عليها البرلمان، وله حق الاعتراض (الفيتو) على أي قانون متعارض بنظره مع الدستور والشريعة الإسلامية. ويمكن للمجلس أيضاً أن يمنع كل مرشح من التقدم إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية، أو إلى مجلس الخبراء. وقد فشلت حتى الآن كل محاولات تقليص سلطات هذا المجلس. وكان المجلس قد درس ترشيحات ألف مرشح للانتخابات الرئاسية عام 2005 وأجاز خمسة منها فقط.

3. مجلس الروية: يضم المجلس، الذي تأسسه الخميني بمرسوم في العام 1988، ثلاثين عضواً عينهم كلهم المرشد الأعلى. إنه هيئة استشارية تعرض خلاصاتها على المرشد الأعلى. ويخول لتلك المؤسسة في الآن ذاته حق الفصل في كل نزاع قانوني بين البرلمان ومجلس الحراس. وبوسع مجلس الروية، في بعض الظروف الاستثنائية، ممارسة وظيفة تشريعية. وقد منح المرشد الأعلى في أكتوبر عام 2005 المجلس «صلاحيات مراقبة» لمتابعة أنشطة الفروع الأخرى للحكومة. كان المرشد قد فوض لذلك الغرض، جزءاً من سلطاته في حدود الدستور.

4. مجلس الخبراء: مهمة أعضاء مجلس الخبراء تعيين المرشد الأعلى، ومتابعة أدائه عن قرب وإقالته إذا ما اعتبر غير كفؤ للقيام بواجبه. يعقد المجلس دورتين عاديتين كل سنة. وتنظم الانتخابات المباشرة لأعضاء المجلس الستة والثمانين كل ثمان سنوات. ويُتوقع إجراء الانتخابات القادمة عام 2007. ويُنتخب الأعضاء لولاية مدتها ثمان سنوات. ويُسمح لرجال الدين وحدهم الترشح له بعد موافقة مجلس الحراس.

5. النظام القضائي: ما كان النظام الإيراني في يوم ما قادراً على التخلص من ثقل الساسة. وكان رجال الدين حتى بداية القرن الماضي يتحكمون به. وتمت فيما بعد علمنة النظام. لكن بعد الثورة، ألغت المحكمة العليا كل القوانين المعتبرة غير مطابقة للإسلام. وتم إصدار قوانين جديدة مستوحاة من الشريعة الإسلامية. ويضمن النظام القضائي تطبيق القوانين الإسلامية ويحدد بيئة البلد القانونية. كما يخول للنظام القضائي حق تعيين ستة أعضاء بمجلس الحراس. يعين المرشد الأعلى ويراقب رئيس النظام القضائي. استعمل المحافظون المتشددون خلال هذه السنوات الأخيرة، النظام القضائي لمعارضة عدة إصلاحات. ولذلك سجنوا إصلاحيين وصحافيين، وفي الآن ذاته منعوا نشر صحف التيار المُجدد.

البعد الجمهوري

5. الرئيس: ينتخب الرئيس لولاية مدتها خمسة سنوات. ولا يمكنه ممارسة مهامه أكثر من ولايتين متتاليتين. يقدمه الدستور بما هو الشخصية الثانية في البلد. إنه قائد جناح السلطة التنفيذي، ومكلف بصفته تلك بضمان تطبيق الدستور. لكن صلاحيات الرئيس يحددها عملياً رجال الدين والمحافظون، وكذلك سلطة المرشد الأعلى. إن المرشد الأعلى، وليس الرئيس، هو في الواقع المتحكم بقوات الجيش ومتخذ التدابير فيما يتعلق بالأمن والدفاع والسياسة الخارجية. ويتفحص مجلس الحراس بعناية ملفات الترشيح للرئاسة. وقد عارضت تلك المؤسسة مئات الترشيحات خلال انتخابات عام 2005. وتقلد عمدة طهران المحافظ محمود أحمدني نجاد في تلك السنة منصب الرئيس بعد أن هزم منافسه هاشمي رافسنجاني (الذي كان رئيساً في سنوات 1989-1997)، خلال الدورة الثانية من الانتخابات. كان رافسنجاني قد ندد بـ«حملة غير قانونية غايتها تشويه سمعته». حل محمود أحمدني نجاد في الرئاسة محل محمد خاتمي، المنتخب في مايو عام 1997، والذي لم يتوفق في الحصول على موافقة مجلس الحراس على إصلاحات هامة. كان واجه عقبات عديدة، بعد استعادة المحافظين الأغلبية البرلمانية عام 2004.

6. الحكومة: يعين الرئيس أعضاء الحكومة ويصادق البرلمان على تعيينهم. وسبق لتلك المؤسسة أن رفضت عام 2005 ملفات أربعة وزراء اختارهم الرئيس محمود أحمدني نجاد. ويتمتع البرلمان أيضاً بحق إقالة الوزراء. ويشارك المرشد إلى حد كبير في إدارة شؤون الدفاع والأمن والسياسة الخارجية. وتتميز حكومة محمود أحمدني نجاد بعضوية رجلي دين وستة من حراس الثورة فيها وبغياب النساء.

7. البرلمان: للجمهورية الإيرانية أيضاً برلمان، ينتخب أعضاؤه الـ 290 بالاقتراع العام من قبل مجموع السكان الذين يتجاوز عمرهم 15 سنة. ولوضع الترشيح للانتخابات البرلمانية يجب الحصول على موافقة وزير الداخلية ووزير الاستخبارات ولا سيما مجلس الحراس أو مجلس الرقابة. يتمتع البرلمان بسلطة إصدار قوانين والتصويت عليها، وعلى النحو ذاته له الحق في استدعاء الوزراء أو الرئيس وإقالتهم. لكن يجب أن يحكم مجلس حراس الثورة المحافظ بمطابقة كل القوانين التي يصادق عليها البرلمان للدستور وللإسلام بوجه خاص. البرلمان في آخر المطاف تحت رحمة مجلس الحراس، مراقبة صلاحية الترشيحات عند الدخول ومطابقة القوانين عند الخروج. دخلت أغلبية منتخبة مسماة «إصلاحية» البرلمان عام 2000. وسيكون وضع تلك الأغلبية مختلفاً بعد أربعة سنوات عام 2004: لم يسمح لعدد كبير من المرشحين الإصلاحيين بالمشاركة في الانتخابات. ويربط رئيس البرلمان الحالي علاقات مصاهرة مع المرشد الأعلى آية الله خمينائي.

القوى المسلحة

تتكون القوى المسلحة من حراس الثورة (باسداران) والقوى النظامية. وتتحكم في الهيئتين قيادة عامة مشتركة. ويُعين المرشد الأعلى القادة الرئيسيين للجيش وحراس الثورة ولا يقدم هؤلاء حساباً لغير تلك الشخصية. أسست فرقة حراس الثورة بعد الثورة عام 1979، قصد حماية المؤسسات والقادة الجدد. وتتمثل مهمتها أيضاً في محاربة مناهضي الثورة. إن حراس الثورة ممثلون بقوة في المؤسسات الأخرى. ويتحكمون بالميليشيات المتطوعة التي تعمل بكل مدينة.

إن هذه الإحاطة السريعة بصرح مؤسسات النظام الإيراني تبين بجلاء انعدام أي علاقة بين هذا النظام بالجمهورية ولا بدولة قانونية معقلنة حديثة. إنه نظام تيوقراطي متكرر في قناع جمهورية، أي نظام «خلافية».

هوشانغ سيبير

انبركور

مجلة يصدرها المكتب التنفيذي للاممية الرابعة

العدد 520- سبتمبر-أكتوبر 2005

تعريب المناضل-ة

=====

هروب النظام الإيراني إلى أمام
الثلاثاء 12 كانون الأول (ديسمبر) 2006
المناضلة- عدد: 14
بقلم: هوشانغ سيبير

يعيش اقتصاد إيران، بعد أكثر من ربع قرن من حكم النظام الإسلامي، وضعا ميؤوسا منه. ولم تتمكن زهاء ستة عشر سنة من الإصلاح الاقتصادي المستجيب لشروط الدوائر المالية الدولية ومنظمات كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمطبق من قبل جناحي النظام «المعتدل» و«الإصلاحي» بزعامة الرئيسين السابقين علي أكبر هاشمي رافسنجاني وسيد محمد خاتمي، من تحسين الوضع.

فساد وفقر

استشرى الفساد في النظام. واغتنت شخصيات رسمية عديدة بشكل فاحش عبر السوق السوداء، التي شجعها احتكار الدولة للتجارة الخارجية. وأصبح آخرون بالغى الثراء بشراء مصانع مؤمنة سابقا بأثمان بخسة. وحسب فوربيس Forbes، يحتكر رافسنجاني وعائلته زهاء ربع ثروة البلد. مما يجعله أحد أكبر أثرياء العالم، لكن بوجه خاص أقوى رجل بالبلد. وغالبا ما يقول الإيرانيون إن بلدهم بات شركة خاصة لرافسنجاني. انه نظام راسمالي مافياوي يقسم البلد الى اراضي تسير كلا منها اسرة، آل رافسنجاني لهم البترول والفسق وتجارة السلاح، وآل جناتي لهم احتكار السكر، وحراس الثورة لهم اسواق مواد التجميل والمخدرات...

وحسب ترتيب للأصول بالعملة الأجنبية والذهب في البنوك العالمية، تتوفر الجمهورية الإسلامية على 40 مليار دولار، أي نصف أصول الولايات المتحدة الأمريكية مما يضع إيران ضمن اغنى بلدان العالم. ووفقا لذات التقرير توجد أغلبية تلك الأصول في حسابات باسماء اشخاص خلافا لعدد كبير من الدول الأخرى.

وتزداد أهمية هذه الأرقام إذا قيست بالدين الخارجي لجمهورية ايران الذي لا يتوقف عن الارتفاع. إن دينا خارجيا يبلغ زهاء 24 مليار دولار واستدانة جارية للبنك المركزي تفوق 11 مليار دولار يتقلان كاهل اقتصاد البلد و يقلصان هامش مناورات النظام الاسلامي .

وبينما تمكنت البلدان المصدرة للبترول من سداد ديونها (سددت روسيا 15 مليار دولار والمكسيك 7 مليار دولار والجزائر 8 مليار دولار)، بفضل الربح الناتج عن عمليات تصدير المحروقات بأثمنة قياسية، لم ينجح نظام طهران في تسديد ديونه بل أنه زاد استدانة. إن ذلك الدين الذي بلغ 12.5 مليار دولار عام 2004 انتقل إلى 17 مليار دولار عام 2005 ليصل إلى 24 مليار دولار في صيف 2006. لم تستفد إيران من انفجار أسعار البترول حاليا، لأن النظام لا يبيع البترول الإيراني بأثمنة السوق بل عن طريق عملية إعادة الشراء Buy-Back، ببيعه بين 8 و18 مليار دولار للبرميل. وإذا كانت إيران، وفق مركز معلومات الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، البلد الذي ارتفعت مخزونات من البترول والغاز خلال سنة 2005، فإن صناعته البترولية المتقدمة تقتضي استثمارات هامة: قدرت حاجات إيران من الاستثمارات في قطاع البترول وحده بـ 100 مليار دولار.

استشرت البطالة ضمن الشباب. ومع انعدام إحصاءات موثوقة، يقدر عدد كبير من المحللين نسبة البطالة بأكثر من 40%. ويتزايد عدد السكان الإيرانيين بسرعة منذ الثورة ويصل حاليا إلى 70 مليون نسمة يقل عمر نصفهم عن 18 سنة ويقدر عدد فرص العمل اللازمة لتشغيل تلك الشبيبة مليون منصب عمل جديد كل سنة. والحال أن نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي دائم الانخفاض. إن مشكلة البطالة حادة بوجه خاص ضمن شباب المدن لاسيما الحاصلين على شهادات .

ويبدل تقرير حديث للأمم المتحدة على أن أكثر من 550000 طفل في إيران يعيشون بأقل من دولار في اليوم. ويورد نفس التقرير أن 35.5% من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم بينما تضاعفت أسعار البترول ثلاث مرات منذ سنتين.

رسميا، النظام الإيراني جمهوري ذات «برلمان» وأحزاب معارضة وحتى «إصلاحيين»، لكنه في الواقع نظام كلياني إيديولوجي متعصب لا يمكن حتى توصيفه بـ«ديكتاتوري» طالما أن سلطات الزمر واسعة، وتُحكم القواعد الدينية المتعصبة في حياة الفرد الإيراني كلي ودائم. يتعلق الأمر فضلا عن ذلك بنظام رأسمالي مافياوي يقسم إيران إلى مناطق تقود كل منها عائلة: يحتكر آل رافسانجاني البترول والفسق وبيع الأسلحة وآل جناتي السكر وحراس الثورة الإيرانية أسواق مواد التجميل والمخدرات.

أهو انقلاب زاحف؟

في هذا السياق السياسي والاقتصادي تمت دعوة سكان إيران إلى المشاركة في المهزلة التي يسميها النظام الإسلامي «انتخابات رئاسية». ويبدو تعبير «انتخاب» غير ملائم، إذ يجري انتقاء مسبق للمرشحين للانتخابات الرئاسية من قبل مجلس يديلى برأيه حول مستوى كفاءتهم وورعهم الديني. وللمرة الأولى، وبسبب تناقضات وتوترات كتل النظام المتنافسة، كان من اللازم إجراء المسخرة الانتخابية لعام 2005 في دورتين. تقدم أكثر من 1000 مرشح محتمل وتم قبول طلب خمسة فقط، فيما اعتُبر الباقون غير أكفاء من قبل مجلس الحراس الذي يمثل كلب حراسة للدستور الإسلامي. المرشحون الخمسة المختارون هم: معين وزير الثقافة آنذاك (مرشح الإصلاحيين)، والرئيس الإيراني السابق رافسنجاني الرجل القوي للنظام، وكاروبي رئيس البرلمان آنذاك، وأحمدي نجاد عمدة طهران، وهو شخصية غير معروفة للجمهور وخارج المشهد السياسي، والخامس ليس له ماض معروف. خلق الدور الأول مفاجأة: بلغ القمة الرجل غير المعروف أحمدي نجاد بحصوله على 6.5 مليون صوت، متقدما على الرجل القوي رافسنجاني.

وصوت في الدور الثاني 29 مليون شخصا فقط من أصل 47 مليون مسجل، وحصل أحمدي نجاد على 17,5 مليون صوت. كان جليا أن التصويت على أحمدي نجاد يعني قبل كل شيء رفضا قاطعا لرافسانجاني، بوصفه رجلا جسد النظام منذ البداية. في كل مرة يُمنح الشعب فرصة للتعبير، ينتهزها ويوظفها بما هي استفتاء شعبي للتعبير عن رفض النظام.

لكن عنصرا آخر طفا على سطح تلك الانتخابات: إنه دور حراس الثورة. لقد وضع النظام كل أجهزة الدولة وكل آتة الدعائية لتشجيع التصويت على أحمدي نجاد بوجه الفضل الذريع لما يسمى بالـ«إصلاح» في المجالين الاقتصادي والسياسي، وتحول النظام إلى إستراتيجية جديدة. طبق على المستوى الاقتصادي ليبرالية صرفة، وعلى المستوى السياسي الداخلي قمعا مطلقا - إنه «نموذج صيني» إسلامي!

ظهرت قبل بضعة سنوات في طهران ترجمة الكتاب المشهور لصموئيل هينتينغتون «صدام الحضارات وإصلاح النظام العالمي». تلقى الناشر طلب ألف نسخة، أي نصف نسخ الكتاب المطبوعة. يتذكر الموزع: «كنا نتساءل من طلب كمية من ذلك الحجم. وقد عرفنا الجواب لما شوهدت

شاحنة عسكرية منتمية لفيلق حراس الثورة الإسلامية تحمل الكتب». كان يحيى سافاهي من بين الضباط الذين حصلوا على نسخة من الكتاب، وهو حالياً جنرال وقائد عام للحرس. وتوصل محمود أحمددي نجاد على نسخة أخرى، وهو ضابط سابق في احتياط الحراس، و رئيس جمهورية إيران الإسلامية حالياً.

وعلى امتداد السنوات الأخيرة، انزلق النظام عبر وسائل عديدة، بين أيادي الحراس. وقد صرح إبراهيم أسغزاديه وهو ضابط سابق في فيلق حراس الثورة الإسلامية أن النخبة العسكرية الجديدة كانت قد بدأت انقلاباً عسكرياً «زاحفاً». وبينما كان الرئيس السابق محمد خاتمي يجوب العالم، ساعياً لإدهاش الجمهور الغربي باستشهادات هوبس وهيجل، أسس الحراس شبكة شعبية مدهشة عبر التراب الإيراني وخلقوا منظمين سياسيين منغرسين: الأوزولآغاران أو السلفيين، والإيزارگران أو المضحين بأنفسهم. وكل واحدة تجتذب إليها الأجيال الشابة من ضباط وموظفين ومقاولين ومتقنين .

استولت الشبكة عام 2003 على المجلس البلدي ل طهران وعينت أحمددي نجاد عمدة للمدينة. برز هذا الأخير بعد عامين، بما هو مرشح الحراس للرئاسة، منتصراً على الرئيس السابق رافسنجاني، أحد أكبر أغنياء العالم وممثل الحرس القديم للملاي السائرين إلى انقراض.

من هو أحمددي نجاد؟

ولد محمود أحمددي نجاد عام 1956 في قسوة الأحياء الفقيرة بجنوب طهران. ودخل الجامعة عام 1975 قصد أن يتخرج مهندساً . أصبح أحمددي نجاد خلال الثورة الإيرانية قائداً لجمعية الطلاب الإسلاميين، وهي هيئة سلفية إسلامية محافظة بشدة. وقد يكون لعب دوراً في عملية الاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بطهران في نونبر من العام 1979. وخلال القمع بالجامعات عام 1980، الذي سماه الخميني «الثورة الثقافية الإسلامية»، اضطلع أحمددي نجاد ومنظمته بدور حاسم في عمليات تطهير أوساط المدرسين والطلبة المخالفين في الرأي، الذين اعتقل عدد كبير منهم وأعدموا. وظلت الجامعات مغلقة لمدة ثلاثة سنوات فانضم أحمددي نجاد لحراس الثورة .

عمل أحمددي نجاد في أوائل سنوات 1980 في «الأمن الداخلي» لحراس الثورة وحظي فيه بشهرة مستنطق ومُعذب لايرحم. كان ليضع الوقت جلاد سجن إيفان المشؤوم، حيث شارك في إعدام آلاف السجناء السياسيين في مذابح سنوات 1980. وانضم عام 1981 إلى فرق الوكيل-المنفذ لاجفارد المرعب، التي تعمل في سجن إيفان حيث يُعدم كل ليلة مئات السجناء. ولقب آنذاك بـ«المُجهز»: الذي يطلق الرصاص الأخيرة على المحتضرين.

كما تورط في عمليات إرهابية نظمها النظام بالخارج، وكان العقل المدبر لجملة من الاغتيالات في الشرق الأوسط وأوروبا، لا سيما اغتيال القائد الكردي غاسيملو Ghassemloo بشقة في فيينا بالنمسا في يوليوز عام 1989 .

وبعد أن عمل بضعة سنوات حاكماً لمدينتي ماكو وخوي عام 1993 عُين مستشاراً ثقافياً لدى وزير الثقافة والتوجيه الإسلامي. وعُين بعد بضعة أشهر حاكماً عاماً لإقليم أربيل قبل أن تقبله حكومة خاتمي عقب تنصيبها عام 1997. ليعود أحمددي نجاد إلى الجامعة، لكن نشاطه الرئيسي كان تنظيم أنصار حزب الله، وهي ميليشيا إسلامية بالغة العنف.

وعند وصول أحمددي نجاد إلى بلدية طهران، عكف على تأسيس شبكة قوية من السلفيين، أبادگران إيران إسلامي (وتعني حرفياً: مطورو إيران إسلامية). إن عمل شبكة أبادگران بارتباط وثيق مع حراس الثورة جعلها تفوز بالانتخابات البلدية في عام 2003 والرئاسة عام 2004. توصف أبادگران بما هي مجموعة من السلفيين الإسلاميين الجدد الشباب الساعين لإحياء مُثل وسياسة مؤسس النظام، آيات الله الخميني. إنها أحد المجموعات المحافظة جدا العديدة التي أقيمت بأمر من المرشد الأعلى آيات الله خامينائي للانتصار على زمرة الرئيس المنتهية ولايته خاتمي بعد الانتخابات الرئيسية في فبراير عام 2000 .

إن حصيلة أحمددي نجاد نموذج لحصيلة الرجال المختارين من قبل حاشية خامينائي لمنح وجه جديد للهوية المتشددة للنخبة الدينية. لكن الواجهة ضعيفة. والاستبداد جلي...

إن أحمددي نجاد أول مرشح غير مُلأ أصبح رئيساً منذ عام 1981. وأكسبته أصوله المتواضعة وخطاباته الديموغاجية والشعبوية بالأقل خلال الانتخابات الرئاسية، ثقة قسم من السكان وبالأخص ضمن الفقراء الذين كانوا يحسون بتخلي القادة الدينيين الفاسدين عنهم. لكن إيران على حافة أزمة اجتماعية في غاية العمق. راكمت الجماهير بعد أكثر من عشرين سنة من حكم المُلاي، الكثير من الغضب والحرمان. إن حركات الشبيبة والانقسامات المعلنة وسط النظام علامات واضحة لأزمة صاعدة.

عن مجلة إنبركور الصادرة عن المكتب التنفيذي للاممية الرابعة- العدد 520 سبتمبر -أكتوبر 2006 تعريب المناضل-ة

=====

**إيران: شبح حرب أم حرب أشباح؟
الثلاثاء 12 كانون الأول (ديسمبر) 2006
المناضل-ة عدد: 14
بقلم: هوشانغ سيبير**

دشن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد بأبهة في قلب إيران معملاً لإنتاج الماء الثقيل خمسة أيام قبل نهاية الإنذار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن بهدف وقف إيران لأنشطتها النووية. إن ذلك التدشين استهزاء جديد لطهران بالغرب في ظل حملة دعائية، بدأت منذ أكثر من سنتين، حول عقوبات اقتصادية وهجمات عسكرية محتملة.

إن تلك الحملة حرب نفسية هدفها دفع الجمهورية الإسلامية لقبول شروط الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ) وحلفائها، الذين يسعون لاختضاع نظام طهران لسياساتهم في الشرقين الأدنى والأوسط. وحسب تقديرات المحمسين للحرب، ما زالت طهران بحاجة لثلاثة أو أربعة أو خمسة سنوات قبل أن دخول النادي النووي. ما زال ثمة إذا مجال للدبلوماسية .

زاد احتلال إمبريالية الو.م.أ وحلفائها لأفغانستان والعراق من حدة الاحتجاجات الجماهيرية في المنطقة برمتها. وفي ظل غياب بدائل ثورية وديموقراطية، تستفيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الاستياء الجماهيري بالمنطقة. ولذلك السبب بالضبط يمكن لنظام طهران أن يبيح لنفسه عدم التراجع فوراً بوجه شروط الو.م.أ وحلفائها.

استخلص النظام الإيراني دروس مصير نظام صدام حسين بالعراق. ويتمثل الفرق بين الحرب على العراق وتهديد ايران بالحرب، في أن نظام صدام حسين لم تكن لديه أسلحة دمار شامل، بينما يسعى نظام إيران بدون شك لامتلاك سلاح نووي. لم يكن صدام حسين، عشية حرب الخليج الثانية، يؤكد عدم حيازته أسلحة دمار شامل وحسب، بل كان أيضا يضاعف مبادرات وتنازلات بقصد تقادي تهديدات التدخل. وبالعكس تقوم إيران، وبوجه خاص رئيسها، بعكس ذلك .

ينفي نظام طهران طبعاً أنه قيد التزود بالسلاح النووي. لكن المسؤولين الإيرانيين يقومون، في الآن ذاته، بكل ما بوسعهم للإيحاء بأنهم في طريق امتلاكه. إنهم ينتهزون كل الفرص لابرز تقدمهم في المجال العسكري، وبوجه خاص، في حيازة صواريخ قادرة على ضرب إسرائيل. إنهم لا يسعون إلى إخفاء طموحهم النووي، بل بالعكس يصرحون به في كل مناسبة وغالبا على نحو غامض إلى حد ما لترسيخ اعتقاد أن الأمر يتعلق بطموح مدني كما عسكري.

يصرح النظام باستمرار بانتفاء أي خطر على إيران لأن الوم.أ منهكة وموحلة على نحو مستديم في العراق وأفغانستان، مما يمنحها من مخاطرة لا تُصدق بفتح جبهة جديدة، بينما بات الرأي العام الأمريكي يطالب بعودة الجنود الأمريكيين. لا يكف الإيرانيون علاوة على ذلك عن ذكر أنواع الأعمال الانتقامية التي لن يترددوا في استعمالها حال مهاجمتهم، بما في ذلك إرسال آلاف الانتحاريين ضد الأمريكيين بالعراق وأفغانستان والعالم برمته. إن المعطى الجديد الناتج عن الحرب بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، الذي يقوم نظام طهران بدور عرابه، يجعل ردا سريعا وقويا من الدول الكبرى أيضا مسألة أصعب.

الصناعة النووية، إرث الشاه

يعود البرنامج النووي الإيراني إلى العام 1974. وكان يكتسي بعدا عسكريا على نحو أكيد، لكن أحدا لم ينتقده حينها حيث كان المقصود التصدي للاتحاد السوفياتي. كانت إيران حليف إسرائيل الذي تركته الوم.أ يمتلك القنبلة. ويستدعي إدراك افضل للظروف استحضار الوضع الجيوسياسي بالمنطقة في تلك الحقبة. كانت الحرب التي شنتها الصين في أوائل سنوات 1960 على حدود الهند قد قادت هذه الأخيرة إلى طريق الصناعة النووية بمساعدة سرية أولية من الوم.أ ثم الاتحاد السوفياتي لاحقا. كانت الهند تحوز السلاح النووي منذ أواخر السبعينات وكان بإمكانها استعماله انطلاقا من منتصف الثمانينات. إن هذا الوضع، الذي اعتبره العسكر الباكستانيون وضعا لا يحتمل، أفضى بعد ذلك بقليل إلى رد صيني حتمي: تزويد باكستان بوسائل تقنية لصنع قنبلة مضادة قد تخفف من عبء الردع الصيني.

اضطرت الصين، لاسيما فيما يتعلق بالبايستيك، للجوء إلى الحليف الكوري الشمالي لتفادي كل عقوبة أمريكية. لكن تمويل العملية، المتجاوز جدا لإمكانات باكستان المحدودة، كانت قد ضمنته بنسبة 75% العربية السعودية، التي ترى في ذلك دوما تباشير «قنبلة إسلامية» حقيقية، أما النسبة الباقية فغطته الإمارات وماليزيا. وستتوسط باكستان بالمقابل في سنوات 1980، بين السعوديين والصينيين (الذين ما كانت تربطهم بهم آنذاك أي علاقة دبلوماسية) لكي تتمكن المملكة الوهابية من شراء صواريخ متوسطة المدى، وكان ذلك العمل يشكل بالنسبة للمملكة السلفية الخطوة الأولى نحو التزود بالسلاح النووي. وإذا كان السادات قد اضطر، مقابل استرجاع سيناء، إلى التخلي عن برنامجه النووي المصري، الذي جمد مبارك جزءا منه ورحل الجزء الآخر بعد اغتيال السادات نحو عراق صدام حسين في سنوات 1980، فإن مشاريع عربية عديدة منافسة كانت ترى النور في تلك المرحلة بالذات، في الجزائر وليبيا وحتى سوريا البلد الصغير؛ غير أن أيًا من تلك المشاريع لم يكمل حتى الآن بالنجاح، ولا شك ان تخلي القذافي سيكون نهائيا.

في إطار ذلك السياق المشحون سعت إيران لامتلاك السلاح النووي منذ عهد الشاه. كان الأمريكيون مؤيدين لذلك لردع هجوم سوفياتي محتمل على الحدود الشمالية للبلد، الذي كان، بامتداده الأفغاني، الخط الدفاع الغربي الوحيد المتاح للاتحاد السوفياتي وغير المحصن بالسلاح النووي. تكلفت فرنسا، مع معمل أوروديف، بتزويد قادة إيران آنذاك بالوسائل التقنية الأولية. ومن جهة أخرى، دخلت إيران بجانب فرنسا في رأس مال أوروديف، وهو اتحاد شركات أوربي لتخصيب الأورانيوم، وحصلت على حق اخذ 10% من انتاج مصنع ببيرولات (كان عليه أن يلبى ثلث الحاجات العالمية بمفرده)، وذلك لاغراض مدنية. وبالموازاة، أقرضت إيران فرنسا مليار دولار، عن طريق مفوضية الطاقة الذرية. CEA كان يجب أن يُستهل سداد ذلك المبلغ مع بدء اشتغال أوروديف عام 1981. وبعد الثورة الإيرانية عام 1979، جُمدت المشاركة الإيرانية في أوروديف. وقد أوضح دومينيك لورينتز بوضوح في كتابه «شؤون ذرية» العلاقة بين أهمية نزاع أوروديف مع إيران واعتداءات سنتي 1986-1988 بفرنسا. تخلت إيران عن ذلك المشروع، لكن القادة الإيرانيين أعادوا إطلاقه أواسط سنوات 1980 ضد تهديد الاجتياح من قبل عراق صدام. كانت الحرب العراقية الأولى، وبوجه خاص الضربات الأمريكية ضد بغداد عام 1991، تبين بالفعل هشاشة بلدهم.

استسلمت فرنسا بعد عام 1988 وسوت مشكلة أوروديف. استدار نظام طهران، بعد هدنة عام 1988 مع العراق، نحو الاتحاد السوفياتي، مقابل دعم طهران للروس، ضد الحركات الاستقلالية في أذربيجان وفي آسيا الوسطى والاستتلاف عن كل دعم للقضية الشيشانية (التي كانت تعتمد أكثر فأكثر على المحور السني السعودي الباكستاني).

«أمريكا الموحلة»

عمل القادة الإيرانيون الحاليون بحثا عن سياسة واقعية على اجتذاب الأوربيين ثم الأمريكيين لاحقا الذين باتت طهران، رغم التصريحات الدعائية المتشددة، تقدم لهم مساعدة ثمينة بدءا بأفغانستان لتقوية نظام كرازي المناهض لطالبان، وحاليا بشكل أهم بالعراق: فبدون الدعم المستمر من أية الله السيستاني، وهو ذاته إيراني الاصل، سيكون وضع الأمريكيين ببغداد أصعب جدا وأكثر هشاشة. لأن المعركة الأكبر تدور بالفعل بين مقاتلين أجنبي أو تكونوا في الخارج؛ من جهة قوات حلفاء الوم.أ ومن جهة أخرى عناصر مسلحة مرتبطة بحرس الثورة الإيراني (حرس الثورة الإيراني وعراقيون كانوا منفيين في إيران)، مثل كتائب البدر. إنها حرب منخفضة الحدة بين أمريكا وإيران تدور رحاها على الأراضي العراقية .

لكن إذا اختارت إيران الواقعية البرغماتية بخلاف القاعدة والسلفية السنية، فلكي تحصل على المقابل. كان اعتدال نظام إيران الدائم إزاء موسكو قد منحه تعاون الروس النووي التقني. وأتاح له تحالفه الضمني مع الهند عزل خصمه الباكستاني. وطبعا سيأتيه دعمه، أحادي الجانب وغير المعلن، للاحتلال الأمريكي للعراق بصعود حتمي لسلطة شيعية ببغداد، لكن قلما يكون الامر كافيا. لأن السلطة العراقية الجديدة ستكون، بنوطها، لبيروالية أكثر من جارتها وحليفها الإيرانية. آنذاك، سيغدو التبادل بين طهران و واشنطن أقل فائدة بكثير وأكثر توازنا مما هو عليه الآن.

لذلك يرى كثيرون بطهران، وليس من المتشددين فقط، وجوب الحصول على مقابل فورا دون طلب أي شيء من أحد، لأن اللحظة افضل مناسبة لخروج إيران من معاهدة عدم الانتشار النووي وعلان كونها قوة نووية جهارا.

ليس لدى الـو.م.أ، رغم تفاخرها الخادع، وسائل الرد العسكرية ولا السياسية (سيصبح استقرار العراق في الرهان) ولا حتى المالية: قد يؤدي مجرد انسداد منتظم للخليج الفارسي الى مضاعفة سعر البترول الخام وسقوط قيمة الدولار. إن تورط الـو.م.أ بالعراق وأفغانستان وفي بلدان أفريقية عديدة وإندونيسيا والفلبين، لا يُمكنها حالياً من شن حرب برية على إيران. أما النظام الإسلامي بإيران فقد قرر، بقصد تفادي تلك الحرب البرية، تثبيت الـو.م.أ عسكرياً بالعراق كما تشهد على ذلك عمليات تطويق مدن عراقية وحتى قصفها.

إن قادة إيران الرئيسيين، وبوجه خاص الزمرة الحاكمة، على اقتناع أن «أمريكا موحلة» بسبب فشلها بالعراق، وخطر إمكان مشاركة كثيفة لشبيحة البلد في الانتفاضة بجانب السنة، وسرعة تدهور الوضع بأفغانستان، والفوضى بفلسطين، وتواصل خطر الإرهاب التي تؤكد الاعتداءات الحديثة بمصر وعودة ظهور بن لادن، والخوف من استعمال حرب البترول، و تنامي كلفة العمليات العسكرية التي أطلقها بوش، وتطور الرأي العام بالو.م.أ ذاتها.

هذا علاوة على اشتداد معاداة أمريكا بالعالم برمته، ورفض الصين وروسيا، المرتبطتين اقتصادياً وعسكرياً بإيران، تركية تدخل عسكري يعارضه حتى توني بلير، و توالي تكبد القادة السياسيين الغربيين، الذين زكوا التدخل بالعراق، هزائم ببلدانهم (اسبانيا وإيطاليا والبرتغال والنرويج واليابان، الخ)، وارتفاع سعر البترول الذي أغنى كل خصوم الـو.م.أ أو منافسيها، زد على ذلك غليان أمريكا اللاتينية. بفعل تلك الأسباب كلها لا تستطيع الـو.م.أ المخاطرة بفتح جبهة نزاع أخرى.

الاتحاد الأوروبي الباحث عن أسواق

رسمياً، تسعى الدول التاريخية بالاتحاد الأوروبي لمنع المُلالى من امتلاك قنبلة نووية إسلامية. لكنها في الواقع تسعى للحلول مكان روسيا في سوق التموين النووي الإيراني. لذا عليها أن تبدو أكثر ودا من الروس: وهذا ما جعلها لا تجرؤ على المطالبة بأكثر من تعليق الأنشطة النووية. باتت الرغبة في انتزاع تلك السوق المربحة للغاية من الروس تنضاف إلى المصالح الأوروبية الحالية والهامة للغاية بإيران.

هذا لأن الأوروبيين يواصلون توقيع اتفاقات جديدة واسعة النطاق. وليست السوق الإيرانية مما يستهان به. بلغت واردات إيران 26.6 مليار دولار عام 2004، وتمثل الآلات والتجهيزات الصناعية (44.8%)، والمعدن والركاز (22.3%)، والمواد الكيماوية الأساسية (14.5%) والمواد الفلاحية الغذائية (9.7%)، أهم قطاعات الاستيراد بإيران. وتأتي 51.8% من مجمل الواردات من الاتحاد الأوروبي.

تتبع ألمانيا المرتبة الأولى بنسبة 11.4%، وفرنسا المرتبة الثانية بنسبة 8.5% من السوق الإيرانية، وتقدمان بوجه خاص الآلات الصناعية وقطع غيارها. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في قطاع السيارات، بمبلغ 1.3 مليار دولار (والصين المرتبة الثانية بـ360 مليون دولار). وقد فازت شركة رونو في مايو 2006 بمزايدة شركة مجازفة (بمبلغ 2 مليار دولار) بمشروعها L90 (لوغان)، بهدف صنع 300000 سيارة بإيران، والتطلع التصعود قوي لبلوغ مليون سيارة كل سنة حوالي 2010-2012. يصل مجمل الاستثمار الفرنسي بإيران (حسب مصادر فرنسية) الى مبلغ 35 مليار دولار خارج عقود تقنية Buy-Back التجارية التي أبرمتها شركة طوطال في قطاع البترول والغاز.

هذا ما سيدفع الاتحاد الأوروبي الى بذل كل ما يوسعه كي تقلت الجمهورية الإسلامية من عقوبات مجلس الأمن، لما فيها من إضرار بعلاقاته الاقتصادية مع إيران. تتمنى أوروبا حلاً بالتفاوض يتيح لها الحصول على سوق تموين المفاعلات المدنية ومفاعلات الوقود النووي بإيران. فالأوروبيون يعتبرون إيران، بعد طردهم من العراق، قاعدة بديلة: إن إيجاد موطئ قدم بإيران معبر للحصول على بترولها من موقع امتيازي. لكن هذا لا يعني استعداد قادة أوروبا للانحناء كلياً أمام نظام إيران بشكل. وتشهد على ذلك تصريحات أنجيلا ميركيل في 29 يناير عام 2006 بالقدس، التي مفادها أن حصول إيران على السلاح النووي «لا يشكل تهديداً لإسرائيل وحدها، بل لكل البلدان الديمقراطية بالعالم برمته». ومن جانبه أثار جاك شيراك زوبعة سياسية بأوروبا بتهديد «قادة الدول التي قد تلجأ إلى وسائل إرهابية ضدنا، تماماً كمن يأملون استعمال أسلحة دمار شامل بشكل أو بآخر» وصرح أن «رد» فرنسا، المزود بأسلحة نووية، «قد يكون تقليدياً، كما قد يكون من طبيعة أخرى».

غير أن ألمانيا وفرنسا عارضتا، في الوقت نفسه، التحريض الأمريكي على الحرب بالدعوة الى «مفاوضات»، بل صرحت حكومة بريطانيا صرحت أنه «لا وجود لخيار حرب» في هذه الأزمة.

أوجه قوة حجج الروس والصينيين وأوجه ضعفها

لن تتردد روسيا الزبون، ولا الصين الساعية الى تأمين تزودها بالمحروقات الإيرانية، في استعمال الفيتو بمجلس الأمن بقصد حماية ظهر طهران. كان أحد أهداف سياسة روسيا القديمة-المطابق لسياسة إيران- يتمثل في وضع حد لحضور الـو.م.أ، السياسي والعسكري والاقتصادي، بإيران وتحجيم نفوذها بالمنطقة بجمعها. ويشكل تزويد إيران بالخبرة النووية والأسلحة (أكثر من 8 مليار دولار من الأسلحة بين عام 1999 و2005) أحد الوسائل الأكثر فعالية وفائدة لبلوغ ذلك الهدف.

ثمة شكوك حول قبول الروس تطبيق عقوبات اقتصادية ضد الشريك الإيراني: يعني القصف دماراً واتفاقات إعادة إعمار.. ولا شيء حول بيع الأسلحة، بينما تنتهي أية عقوبات محتملة التفوق الروسي في مجال بيع الأسلحة والتكنولوجيا النووية.

رفضت روسيا طلباً أمريكياً لوقف تعاونها النووي (المدني) مع نظام طهران وبوجه خاص بناء مفاعل نووي ببوشهر. وأصدر الوزير الروسي للشؤون الخارجية بلاغاً حول حرية كل بلد في التعاون مع البلد الذي يختار، وحق كل بلد في تقرير شكل تعاونه مع بلد آخر وشروطه.

وتدل كل الوقائع على مساعدة الروس بعزم للمُلالى في إقدامهم على التخصيب الصناعي للأورنيوم من أجل استعمال عسكري. ويشكل التصريح حول حرية التعاون الصناعي بين إيران وروسيا نوعاً من الهجوم المضاد، لكن ليس أمام روسيا خيار آخر غير التنازل، لذلك سيختارون الحياد.

تحصل الصين من إيران على 14% من البترول اللازم لاقتصاد في غمرة النمو. وقد وقعت الصين وإيران أواخر العام 2004 اتفاقية بمبلغ 70 مليار دولار من البترول والغاز الطبيعي مدتها 30 سنة. وحصلت شركة الدولة الصينية للبترول، سينوبيك، على حصة 51% من حقل البترول الإيراني في يادافان، المكتشف مؤخراً، والمقدرة احتياطاته بـ3 مليار برميل.

وأخيراً زادت الإمبريالية الأمريكية من عدد قواعدها العسكرية بآسيا الوسطى، ممارسة تطويقاً استراتيجياً للصين ومستهدفة التحكم بموارد البترول ضداً على روسيا والصين. وتتهج الـو.م.أ سياسة محاصرة الصين عبر تعزيز العلاقات العسكرية مع اليابان ومنح الهند (بلد غير يوقع على معاهدة عدم الانتشار النووي، ولديه ترسانة أسلحة نووية هامة) تكنولوجيا نووية في غيبة التقدم بقصد خلق ثقل مضاد للصين.

تتطور الأمور ببطء بالغ بين الأمريكيين والروس والصينيين: بات ممكناً استنتاج اتفاق مبدئي بين تلك الدول الكبرى حول الطابع «غير المرغوب فيه» لنظام المُلالى، وذلك لأسباب عدة منها الحادة الى توطيد الاستقرار بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وضرورة تأمين التزود بالبترول، و

محاربة الإرهاب وحاربة الإرهاب النووي... لكن إذا أمكن للروس والصينيين التوصل إلى قبول تكفل الـم.أ بـ«المهمة»، فإنهم يودون التأكد من عدم تضرر مصالحهم بإيران كثيرا.

لكن يدرك الجميع أنه مازال بإمكانه الذهاب أبعد وأن تلك المسألة ما زالت حاليا في طورها المتوسط... ويعرف نظام الملالي أن بإمكانه تلافي «التنازل» وحتى مضاعفة الاستفزات مادام بوسعه في وقت الشدة التوقيع على اتفاقية مع (الاتحاد الأوروبي أو مع روسيا) لـ«منع التصعيد» أو لـ«إنقاذ السلام». ويدرك الغربيون بالمقابل أن باستطاعتهم ترك الأزمة تتفاقم طالما أن لديهم كل حين وسائل قصف إيران وتدمير منشآتها... إذا اعتبروا ذلك ضروريا.

إسرائيل

لم يبق إذن عقبة على طريق انتقال إيران إلى وضع قوة نووية سوى تهديد جدي وحيد: إنها إسرائيل. طبعاً يجعل تشتت المحطات الذرية الرد الإسرائيلي محفوفا بالمخاطر.

أكد أن القنبلة الإيرانية، التي لن تكون جاهزة للاستعمال سوى خلال ثلاث أو ربع سنوات، ستقي البلد نهائياً من ابتزاز مباشر من قبل جيرانه السعوديين والباكستانيين، الذي تتميز العلاقات بهم في الواقع اليومي بتوتر أشد مما تشهد العلاقة بإسرائيل.

بالمقابل ستكون إمكانات إيران الهجومية محدودة للغاية: إن ضربة عشوائية لإسرائيل (في ظل التطور السريع لمدمعية إسرائيل المضادة للصواريخ) ستكلف غالياً جداً. فغواصة تساحال، الغائصة باستمرار في بحر عمان والمجهزة بصواريخ ذات رؤوس متعددة، قادرة، وبهامش خطأ لا يتجاوز خمسة عشر متراً، على تهشيم طهران والمنطقة البترولية والعاصمة الدينية "قم" وعدة محطات نووية مشتتة. ومن المؤكد أن الملالي الأقل فأقل تعصبا والأكثر فأكثر ولعا بمباهج الحياة البسيطة سيختارون الحياة على الموت.

وكما يفعل فضلا عن ذلك جميع حديثي العهد بحيازة القنبلة الذرية المتعاقبين منذ الخمسينات، قد يتحول ما يبدو اليوم مأساة بين إسرائيل وإيران إلى مجرد مسرحية. فالـم.أ لا تريد تعقيدا إضافيا لوضعها في العراق. بينما ستفقد إيران الكثير إذا ما ضحت، كما يُضحى بالبيادق، بمواقعها لدى الشيعة العرب بالعراق ولبنان. كما أن أزمة إقليمية ذات حجم كبير ستعيق قدرة إسرائيل على التحرك بما يكفي من سرعة على الساحة الفلسطينية.

تمثل القنبلة الإيرانية أنيا از عاجا لباكستان والمملكة السعودية أكثر منه لإسرائيل. وتتقاسم تل ابيب وطهران مع ذلك علاقة ودية جدا مع الهند (ومع تركيا بشكل ثانوي). إذا أمكن إيجاد مساومة مقبولة أثناء الأزمة، ربما يكون التآرجح الكبير للعالم الشرقي سائرا الى التحقق تحت انظارنا.

من المؤكد حاليا أن النظام الإسلامي يرغب في الحصول سريا على القنبلة النووية مثل إسرائيل. غير أن هدف النظام الإيراني ليس تدمير إسرائيل كما يدعي المتحمسون للحرب. لقد تخلت إيران منذ سنوات عن أسطورة الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي لصالح تدعيم مصالح الطبقة الحاكمة. وهذا دون سواء ما يشغل النظام.

**عن مجلة انبريكور الصادرة عن المكتب التنفيذي للأمية الرابعة- العدد 520 سبتمبر -أكتوبر 2006
تعريب المناضل-ة**

=====

إيران: آلة القمع تدور

الجمعة 10 تموز (يوليو) 2009

بقلم: كيا باباك

حسب الرابطة الإيرانية لحقوق الإنسان، أقدم النظام الإيراني، في ظرف 15 يوما، على اعتقال أكثر من 2000 شخص. يوجد ناشطون عديدون، طلاب، ومناضلون عماليون معروفون وصحافيون ضمن المعتقلين. وحسب مصادر متعددة، يتعرض المعتقلون لجلسات تعذيب متكررة. ويطالب العديد من شخصيات النظام السامية ومن قادة حراس الثورة بإعدام المشاركين في العصيان من أجل " أن يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه المس بنظام الجمهورية الإسلامية واستقرارها". وقد جرى إحصاء أكثر من 200 قتيل، و مئات الجرحى والأشخاص مجهولي المصير. ومع ذلك لم ينجح حجم القمع في خنق التعبير عن المطامح الديمقراطية لدى الشباب والنساء والعمال الإيرانيين. الاحتجاج يتكيف مع سياق القمع، لكنه يواصل تقدمه بمختلف السبل. يحاول النظام احتواء التعبئة ومنع أي تجمع. وهكذا تواجه عائلات قتلى المظاهرات صعوبات جمة في تنظيم عمليات الدفن.

كانت طهران يوم 28 يونيو مسرح مظاهرات جديدة. أكثر من 3000 متظاهر واجهوا طيلة ساعات ميليشيات الباسيديجي وحراس الثورة. وحسب الشهادات، لم تتردد القوات النظامية في ملاحقة المتظاهرين داخل المساكن التي لجؤوا إليها. وجرى تطويق قطاعات عديدة من العاصمة من طرف حراس الثورة، إنها حالة حصار فعلية. لأول مرة كان كبار ضباط حراس الثورة يقودون العمليات بشكل مكشوف. و يشهد كل يوم قسطه من مبادرات الشارع. يوم الاثنين 29 يونيو حاول السكان تنظيم سلسلة بشرية تعبر طهران من الجنوب (الأحياء الشعبية والفقيرة) إلى الشمال (الأحياء الميسورة والغنية).

يحاول السكان في مدن عديدة تنظيم مظاهرات ومواجهة القوات المضادة للعصيان والباسيديجي وغيرها من عصابات النظام. وبوجه شدة قمع النظام، يسعى السكان إلى سبل أخرى لتفادي المواجهة المباشرة. الدعوات إلى الإضراب، حتى الإضراب العام، كثيرة، لكن القمع وغياب بنية نقابية مستقلة يكبحان، لحد الساعة، توسع الحركة.

لا يؤدي القمع سوى إلى مفاخرة الأزمة السياسية. ومن مفارقات مساندة المرشد علي خامنئي لأحمدي نجاد أنها تضعف النظام السياسي. ويتصريحه أن إعادة انتخاب احمدي نجاد "معجزة إلهية" أتم خامنئي فكرة أن المرشد ممثل للسلطة الإلهية. فتح خامنئي أزمة غير مسبوقة في قمة النظام و بات فصاعدا في خط مواجهة المتظاهرين. لم تعد الجمهورية الإسلامية التي فقدت كل مشروعية تقف سوى بقوة العنف. ولم تعد مختلف زمر النظام قادرة على إيجاد مساومة. ليس لدى الشعب الإيراني ما يفعل بالقادة " الإصلاحيين" الذين يسعون إلى الحفاظ على الإطار المؤسسي. و ليست التعبئة الجارية تعبيراً عن مساندة لمساوي، بل تعبير عن إرادة الشعب التخلص من الجمهورية الإسلامية برمتها. الثغرة مفتوحة وليست الدعوات إلى الوحدة و التنديدات بالمؤامرة الأجنبية ما سينهي هذه الأزمة. إن كان الشعب الإيراني يرفض كل تدخل امبريالي، فليس مستعداً كذلك لقبول سلطة تيوقراطية رجعة قمعية وفاسدة مدة أطول. إن القوى الديمقراطية والمعادية للرأسمالية والمناهضة للامبريالية والنسوية مطالبية أكثر من ذي قبل بالوقوف إلى جانب شعب إيران.

المصدر « Tout est à nous » : جريدة الحزب الجديد المعادي للرأسمالية بفرنسا.

العدد 15 بتاريخ 1 يوليو 2009، تعريب جريدة المناضل-ة

أسس الصراعات على السلطة في إيران
الجمعة 10 تموز (يوليو) 2009
بقلم: ساهيمي محمد

تواجه في الصراع بقمة الدوائر الحاكمة بإيران زمرتان لهما تصورات مختلفة جذريا للجمهورية الإسلامية حسب محمد ساهيمي. ثمة من جهة ورثة الخميني، المدافعين عن ثيوقراطية [حكم رجال دين] دستورية، ومن جهة أخرى أصوليون مدعومون من حراس الثورة، يسميهم خاتمي "تقليديون ضيقو الفكر ما زالوا بالعصر الحجري". وينظر أتباع آية الله مصباح يزدي هؤلاء "لا يهتم ما يفكر به الناس، فهم أكباش جاهلة". العالم برمته معجب بالإحداث التي جرت في إيران خلال الأسابيع الأخيرة. شهدنا أولا حملة انتخابية شرسة صعد فيها في استطلاعات الرأي المرشح الإصلاحية مير حسين موساوي. وجرت تجمعات هائلة عبر إيران دعما لترشيحه. ولأول مرة منذ ثورة 1979، بدأ الإيرانيون والمنفيون متحدون في السعي لإبعاد الرئيس محمود احمدي نجاد.

يوم 12 يونيو، بعد ساعة من انتهاء الاقتراع، استدعت وزارة الداخلية هيئة أركان موساوي لتخبره بأنه سيفوز وان عليه أن يعد تصريحاً بالفوز دون نبرة ظفرواية كي لا يثير مساندي احمدي نجاد. ثم فجأة تغير كل شيء. حل العديد من قادة حراس الثورة بمقر حملة موساوي و قالوا إن حملته كانت نوعاً من "ثورة مخملية" وأنهم لن يسمحوا بانتصاره. ثم أعلنت نتائج الانتخابات المزورة، لتطلق المظاهرات المتواصلة حتى اليوم. لكن ما هي السلطة الفعلية خلف هذا الانتخاب الرئاسي المزور، الذي اعتبره ناطق باسم موساوي "انقلاباً انتخابياً"؟ على العموم يجري اعتبار المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة الإيرانية، قائداً لهذا الانقلاب. لكن المسألة أشد تعقيداً. منذ تعيينه قائداً عاماً لحراس الثورة الإيرانية قبل 3 سنوات اعتبر اللواء محمد علي جعفري أن ثمة "خطراً داخلياً" يهدد الثورة الإيرانية. لا بل أعاد تنظيم الحرس لجعله أكثر استعداداً للتصدي لأي تمرد. ومن جانب آخر قبل أيام من انتخابات 12 يونيو اتهم العميد يد الله جفوي، المسؤول عن القيادة السياسية لحراس الثورة، موساوي وإصلاحيين آخرين بمحاولة إطلاق ثورة لون (استعمل موساوي اللون الأخضر ركزاً لحملته)، وحذر أن الحرس "سيخفقها قبل ميلادها". مديرو هذا الانقلاب هم في الواقع أعضاء القيادة العليا لحرس الثورة الإيرانية. إنهم يمثلون الجناح اليميني للجبل الثاني من الثوريين الإيرانيين.

جيل الثوريين الثاني هذا كان عمره 20 سنة إبان الثورة الإيرانية عامي 1978-1979. انضموا إلى حرس الثورة مباشرة بعد الثورة وخاضوا حربين ضاربتين في سنوات 1980: ضد قوات صدام حسين التي كانت اجتاحت إيران في سبتمبر 1980، وضد قوات مجاهدي الشعب، وهي مجموعة إسلامية مسلحة كانت معارضة للشاه. عندما شرع مجاهدي الشعب في اغتيال القادة الإيرانيين في يونيو 1981، خاض الثوريون الشباب معركة دامية ضدهم، وقتلوا منهم الآلاف، وأجبروهم على اللجوء إلى العراق حيث تعاونوا مع صدام حسين. وتصنف وزارة الخارجية الأمريكية مجاهدي الشعب منظمة إرهابية.

وباستعمال الحرب مع العراق ذريعة، ساعد الثوريون الإسلاميون الشباب زعماءهم - آية الله الخميني، أكبر هاشمي رفسنجاني (الذي انتخب رئيساً لإيران ولايتين في 1989-1997 وظل شخصية سياسية قوية)، وآية الله خامنئي (الذي كان رئيساً في سنوات 1980) وغيرهم - على فرض قمع سياسي شديد في إيران، أدى إلى القضاء على كل المجموعات السياسية العلمانية بالساحة السياسية الإيرانية، مصيبيين تطور الحياة السياسية بالبلد بضربة رهيبية. انتهت الحرب مع العراق في يوليو 1988. ساند الكثير من الثوريين الإسلاميين الشباب إعدام آلاف السجناء السياسيين في سبتمبر 1988 أو لزموا الصمت ولم يحتجوا. ثم توفي آية الله الخميني في يونيو 1989. آنذاك انشق الثوريون الإسلاميون الشباب إلى معسكرين.

كان معسكر اليسار الإسلامي يعتبر إيران بحاجة إلى سياسة انفتاح لإنهاء القمع الشرس لسنوات 1980. كان العديد من عناصر هذه المجموعة متحدرين من جهاز الاستخبارات وبالتالي كانوا على علم تام بما يجري في المجتمع ويستشعرون خطر انفجار اجتماعي وثورته مضادة. إنهم من باتوا قادة حركة الإصلاح. الثوريون الشباب في المعسكر الآخر كانوا محافظين. بعضهم، مثل الجنرال جافاني والجنرال جعفري، ظلوا في حرس الثورة الإيرانية بعد الحرب. وآخرون، قادمون من حرس الثورة، مثل الرئيس احمدي نجاد - ووزير الداخلية صادق محسولي، و مساعدته الرئيسي كارمان دانيشجو، الذين كانوا يشرفون على الانتخابات، انضموا إلى الإدارة.

وكان لوفاة آية الله الخميني نتيجة أخرى على المدى البعيد ما زالت آثارها ماثلة اليوم. فقد أتاحت لمجموعة إسلامية رجعية الانبعاث. هذه المجموعة، المسماة جمعية حجت، تأسست في سنوات 1950 وكانت معارضة بشراة للديانة البهائية والإسلام السني. و اشتغلت حتى مع مصالح الاستخبارات الشاه لمحاربة انتشار الشيوعية في إيران. كما عارضت ثورة 1979 ومفهوم "ولاية الفقيه" (حكم فقهاء الإسلام) الذي طوره آية الله الخميني ويشكل أساساً لدستور إيران والنظام السياسي. منع آية الله الخميني مجموعة حجت في 1983 وكان صرح بهذا الصدد "إنهم عاجزون عن تسيير مخبزة، ناهيك عن بلد".

وبعد عودة ظهورهم مطلع سنوات 1990، لم تستعمل أبداً تسمية حجت. بدأ أعضاؤها يدعون إلى حكومة إسلامية برئيس غير منتخب، بدلا عن جمهورية إسلامية. زعيمهم الحالي هو آية الله محمد تاغي مصباح يزدي، رجل دين رجعي من أنصار الخط المتشدد، الذي عارض صراحة كل انتخاب وهو الأب الروحي لأحمدي نجاد. صرح آية الله مصباح "لا يهتم ماذا يفكر الناس، إنهم أكباش جاهلة". يعتبر أن القائد الأعلى مختار من الله، وأن مهمة آيات الله، الأعضاء بمجلس الخبراء (هيئة دستورية تختار القائد الأعلى) تتمثل في اكتشافه. اعتبر الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي أنصار آية الله مصباح "تقليديين ضيقو التفكير، ما زالوا بالعصر الحجري".

ومن أنصار آية الله مصباح ثمة وزير الاستخبارات غلام حسين محسني ومجتبى هاشمي ثمره (مساعد لأحمدي نجاد) وأحمدي نجاد ذاته. وفي الواقع كان كل وزراء الاستخبارات الإيرانية منذ الثورة تلاميذ لآية الله مصباح وتابعو دروسه في قم. والعديد من كبار قادة حرس الثورة هم من أنصاره. كما أن الباسيدي، مجموعة شبه عسكرية، يتحكم بها حرس الثورة، مخترقة بقوة من طرف أنصاره، وكذلك السلطة القضائية. ومنذ أن كان رئيساً في 2005، استعمل احمدي نجاد كلمات آية الله مصباح متحدتاً عن "حكومة إيران الإسلامية" بدلا عن "جمهورية إيران الإسلامية". الرجال المدبرون لهذا الانقلاب الانتخابي هم إذن الجيل الثاني من الثوريين، أبوهم الروحي هو آية الله مصباح. قبل أسبوعين من الانتخابات نشر مصباح فتوى سرية - كشف مضمونها بعض أعضاء وزارة الداخلية- تسمح باستعمال كل الوسائل لإعادة انتخاب احمدي نجاد، مرخصاً بذلك لتزوير الانتخابات. لكن ما هي أهداف هذا الانقلاب؟ يبدو أنه ل 3 أهداف. أحدها تطهير الجيل الأول من القادة الثوريين، بما فيه أهمهم، الرئيس

السابق رفسنجاني. منذ أن هزمه احمدي نجاد في انتخابات الرئاسة 2005 التي أثارت الكثير من السجال، أصبح ومناصروه أعداء الداء لرفسنجاني و أنصاره. أعلن رفسنجاني انه يعتبر احمدي نجاد مضرا بالمصالح القومية لإيران بسبب سياسته الخارجية، و لغته ضد إسرائيل وتصريحاته النارية حول محرقة اليهود.

لكن الخصومة ضد رفسنجاني لها أيضا بعد اقتصادي. فرفسنجاني وأسرته أغنياء على نحو فاحش ويؤيدون اقتصادا عصريا. ومثلما وطد احمدي نجاد سيطرة حرس الثورة على إيران بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وحكام الأقاليم، والجنرالات، وعمداء المدن من بين أعضاء حرس الثورة، يسعى كذلك إلى تعزيز سطوة حرس الثورة على الاقتصاد الإيراني. في ظل حكمه فاز حرس الثورة بأكثر من 10 مليار دولار من العقود في السنوات الأربع الأخيرة. يريد حرس الثورة إلغاء منافسة رفسنجاني وأنصاره. في خطاب " فوزه" يوم الأحد 14 يونيو لم يشتر احمدي نجاد قط إلى آية الله خمنائي ولا إلى الجمهورية الإسلامية. هكذا مثلما حافظ دينع كسيابوينغ وخلفاءه على صور ماو تسي تونغ وحافظ ستالين على صور لينين، مع العمل ضد ما كان ماو ولينين يدعوان إليه، سيحافظ الجيل الثاني من الثوريين على صور آية الله الخميني (وكذا خامنئي) مع العمل ضد تعليماتهما، حتى أشهرها : " مقياس (قبول رجل سياسة) هو تصويت الشعب."

يتمثل الهدف الثاني للانقلاب في تقريب البلد من حكومة إسلامية يمكن بها تزوير انتخابات بلا دلالة، ما سيدمر المظهر الجمهوري للنظام السياسي الإيراني. هذا ما أدركه الاصلاحيون وكذا غالبية الشعب الإيراني، وهذا ما جعلهم يقاومون تزوير الانتخابات. لكن قادة الانقلاب لم يكونوا يتوقعون هذه المقاومة. الهدف الثالث هو الشروع في الاستعدادات لاستبدال آية الله خمنائي المريض برجل يحظى بثقتهم. يرأس رفسنجاني مجلس الخبراء الذي يختار القائد الأعلى. وبالنظر إلى دوره الهام في الثورة ونفذه، سيقوم رفسنجاني بدور حاسم في سيرورة الخلافة هذه. وهكذا إذا أمكن إزاحته سينفتح الطريق لأية الله مصباح يازدي أو احد تلاميذه ليصبح مرشدا أعلى.

انه انعطاف في تاريخ إيران المعاصر، وحتى الشرق الأوسط. اذا نجح جيل الثوريين الثاني ستدخل إيران مرحلة قمع سياسي قصوى، ستسهل أكثر على حزب الحرب واللوبي المؤيد لإسرائيل ممارسة الضغط لإقناع الرأي العام بوجود حل مسألة برنامج إيران النووي إن بضربات عسكرية.

لكن إذا أفلحت الاحتجاجات في إلغاء الانتخابات المزورة، فستتاح فرصة ذهبية للإصلاحيين والمجموعات الديمقراطية لتقريب إيران بسرعة اكبر من نظام سياسي ديمقراطي، ما سيكون حاسما لاستقرار الشرق الأوسط.

*محمد ساهيمي أستاذ بجامعة كاليفورنيا. نشر مقالات عديدة حول البرنامج النووي الإيراني.

* Publication originale Antiwar.com, 24 juin 2009, traduction Contre Info : <http://contreinfo.info/article.php3...>

***تعريب جريدة المناضل-**

=====

إلى جانب الشعب الإيراني! بيان المكتب التنفيذي للأمم المتحدة الرابعة
الجمعة 10 تموز (يوليو) 2009
بقلم: الأمم المتحدة الرابعة

منذ 13 يونيو، غداة الانتخاب الرئاسي المزور، يعبر ملايين الإيرانيون عن غضبهم بصيحات " تسقط الديكتاتورية !". و تفاقم تعبئتهم أزمة النظام. وقد اسقط القمع الشرس مئات القتلى والجرحى. إن مكاننا إلى جانب الشعب الإيراني !
مع إعلان إعادة انتخاب احمدي نجاد، تحولت الحرب الخفية بين مختلف الزمر الحاكمة إلى حرب معلنة. جرى السماح لأربعة مرشحين للتنافس. أربعة من كبار شخصيات النظام، مسؤولون عن الحصيلة الدامية لثلاثين سنة من الجمهورية الإسلامية. لكن المرشد الأعلى والزمرة الحاكمة عينا المنتصر حتى قبل الدور الأول. في سياق توترات شديدة بين الزمر، وأزمة وعدم استقرار اجتماعي، لم يكن واردا أن يشجب الشعب المرشد الأعلى. كما أن المصالح الاقتصادية والمالية الهائلة بيد حراس الثورة، وسعيهم إلى السيطرة على قطاعات اقتصادية هامة، تتحكم بها زمرة رئيس الجمهورية السابق رفسنجاني، كانت تمنع احمدي نجاد ومن معه عن التخلي عن السلطة وامتيازاتها. قام خامنئي و احمدي نجاد، في هذا الصراع بقصد التحكم بالرابع النفطى وثروات البلد والسلطة، بانقلاب حقيقي بقصد إبعاد منافسيهم.

من أجل الحريات الديمقراطية ومطالب عالم الشغل

بوجه المصاعب الاقتصادية المتنامية، والبطالة، والتضخم الراكض، أصبح الفساد ومحاباة الأقارب غير محتملين أكثر فأكثر. ويزداد عزم السكان على كسر نير نظام الملالي الخانق، وإنهاء القمع اليومي للشباب والنساء المناضلين من أجل حقوقهم، تداخلا مع مطالب العمال الخاصة. إن التعبئة الجريئة للشعب الإيراني تفاقم الانقسامات داخل السلطة وتضعف النظام.

يرد النظام على تطلعات السكان المشروعة بقمع دموي، واعتقالات كثيفة، ومنع الصحفيين وقطع شبكات التلفون وانترنت. إنها حالة حصار حقيقية تفرضها الجمهورية الإسلامية. وفي طهران سيطرت القوات المضادة للتمرد، وألوية حراس الثورة على المدينة بغاية خنق الاحتجاج. لكن دون جدوى. إن مشاعر رفض النظام عميقة وحركة الاحتجاج تتخذ أشكالا متنوعة. وليس القمع ما سيخمد غضب الشعب الإيراني وعزمه!

طور جديد في النضال

إن طورا جديد في النضال بدأ في إيران. إننا نساند النساء والعمال والشباب، وكل المتظاهرين الذين يتحدون الجمهورية الإسلامية بلا تردد في المخاطرة بحياتهم. اندلعت إضرابات عفوية في مقاولات عديدة بطهران بوجه خاص وتكاثرت الدعوات إلى الإضراب. إن مسألة الإضراب العام الحاسمة مطروحة، لا من طرف موساوي، الذي يسعى إلى ركوب موجة الاحتجاج، بل من قبل العمال الإيرانيين أنفسهم. إن دخول الطبقة العاملة إلى هذه الحركة قد يمنحها التماسك والقوة الضروريين لإطاحة الجمهورية الإسلامية وإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية جديدة تتصدى لهجمات الامبريالية والصهيونية. يجب ان يجد النضال من اجل حقوق ديمقراطية حقيقية، ومن أجل حق الإضراب، وحق تنظيم انتخابات حرة، وتشكيل نقابات حرة وأحزاب سياسية وكذا من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة بين النساء والرجال سندا في التضامن الدولي. إن نضالهم هو نضالنا!

باريس 27 يونيو 2009، تعريب : المناضل-

تضامن دولي مع شعوب إيران
بيان صادق عليه مؤتمر الأُممية الرابعة العالمي السادس عشر 23-28 فبراير 2010
الاربعاء 19 أيار (مايو) 2010
بقلم: الأُممية الرابعة

في سياق هجوم الامبريالية الأمريكية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة من منظمة الأمم المتحدة و تصريحات حربية ضد إيران، تتبناها بالشرق الأوسط دولة إسرائيل، تؤكد الأُممية الرابعة أن تحرير شعوب إيران من نظام الجمهورية الإسلامية الدكتاتوري لا يمكن أن يكون سوى نتيجة تعبئتها هي. إننا نندد بسياسات الحرب والاحتلال والتدخل الامبريالي، ونقف إلى جانب الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها. منذ يوم 13 يونيو 2009 و الانتخابات الرئاسية المزورة، تغوص جمهورية إيران الإسلامية في أزمة نظام غير مسبوقه، فتحت مساحة اندفعت منها كل التطلعات الديمقراطية للشباب والنساء والعمال. و منذ أشهر تعبر شعوب إيران على نحو جماهيري عن غضبها صادحة بشعار " تسقط الدكتاتورية! "، ولم تكف السيرورة الجارية عن الاتساع و التجذر متطورة من الاحتجاج الانتخابي حتى رفض أسس الجمهورية الإسلامية ذاتها. تحولت الحرب الخفية بين مختلف الزمر المتقاسمة للسلطة منذ 1979 إلى حرب مفتوحة. لقد قرر المرشد علي خامنئي، ورئيس الجمهورية أحمددي نجاد و قيادة حرس الثورة -باسدران- الاستيلاء على ريع النفط و توطيد مصالحهم الاقتصادية و المالية. و إن الجماعة المجسدة في موساوي و كاروبي و رفسنجاني، المرتبطين جميعا بحصيلة الجمهورية الإسلامية الدامية، إذ ترفض التنحي عن السلطة تقوم بمقاومة الأزمة. إن إصرار السكان على إزاحة الغطاء الرصاصي الخانق وإنهاء القمع اليومي ضد الشباب والنساء المناضلين /أت من أجل حقوقهم يتداخل أكثر فأكثر مع مطالب العمال الخاصة.

و منذ ثمانية أشهر، ينتهز الشباب والنساء والعمال كل الفرص لتحدي النظامي العسكري التيوقراطي. إن تعبئتهم الجريئة تفاقم الانقسامات داخل السلطة وتضعف الجمهورية الإسلامية.

يرد خامنئي و احمددي نجاد و الباسدران على تطلعات شعوب إيران المشروعة بقمع دموي. إن جمهورية إيران الإسلامية تحاول خنق الاحتجاج باعتقالات كثيفة، ومحاكمات صورية، و اغتصاب معتقلين، و إعدامات. لكنها لم تحقق شيئا من ذلك. إن رفض السلطة القائمة رفض عميق، ولن يطفئ القمع غضب معارضي ومعارضات النظام و إصرارهم.

إن طور جديدا من النضال قد انفتح في إيران، وهذا في سياق تداخل الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية. ويشهد البلد بوجه البطالة، والتسريحات والخصخصة و التضخم الراكض، إضرابات عمالية لا سيما ضد تأخير أداء الأجور أو من أجل حق تنظيم نقابات. إن النظام الذي يتذكر موجة إضرابات العام 1979 المسهمة إلى حد بعيد في إسقاط الملكية، يقمع بوحشية كل النضالات العمالية.

إن دعمنا هو للنساء و العمال و الشباب و كل الذين يتحدون الجمهورية الإسلامية. إن الجمع بين التطلعات الديمقراطية و مطالب العمال الاجتماعية سيكون حاسما. وقد يضيف انضمام الطبقة العاملة إلى السيرورة الجارية التماسك والقوة الضروريين لإطاحة الجمهورية الإسلامية وإقامة جمهورية اجتماعية وديمقراطية و علمانية تقف فعلا ضد الامبريالية والصهيونية.

إن النضال من أجل حقوق ديمقراطية حقيقية، ومن أجل تحرير السجناء السياسيين و إلغاء عقوبة الإعدام، ومن أجل حق الإضراب و حق التنظيم، ومن أجل انتخابات حرة، ومن أجل حقوق الأقليات القومية، ومن أجل العدالة الاجتماعية، و تساوي النساء والرجال، نضال يجب أن يستند على التضامن الدولي.

إن نضال عمال إيران وشبابها ونسائها نضالنا

بيان مصادق عليه بالإجماع ما عدا امتناع واحد